

Distr.: General
31 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 49 من جدول الأعمال
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

رسالتان متطابقتان مؤرختان 18 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهتان إلى رئيس
الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن (A/79/684-S/2024/892) والمراسلات السابقة الموجهة إلى إسرائيل بخصوص التشريع الذي أقره الكنيست الإسرائيلي مؤخرا بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أجد لزاما عليّ التطرق إلى عدة مسائل مهمة. فلئن كانت رسائل الأمين العام تعجّ للأسف بمغالطات لا أرغب في سردها كلها هنا، فإنه لا بد من ذكر خمس نقاط منها تستحق اهتماما خاصا.

أولا، إن ما أغفل الأمين العام ذكره مرارا، مع أنه يجب ألا يغيب عن البال أبدا، هو أن صفوف الأونروا تعرضت لاختراق واسع النطاق من قبل حركة حماس والتنظيمات الإرهابية الأخرى في تجاهل صارخ لواجبات الوكالة وولايتها. وهذا الواقع الذي لا يمكن إنكاره ولا تبريره، وهو أن الأونروا ظلت تؤوي العديد من الإرهابيين في مبانيها وتوظفهم ضمن موظفيها المدرجين على كشوف مرتباتها، قد مسّ بحيادها أساسا لا سبيل إلى إصلاحه.

وكما جرى توثيقه وتناقلته وسائل الإعلام على نطاق واسع، فإن نسبة كبيرة من موظفي الأونروا في غزة أعضاء في تنظيمات إرهابية فلسطينية. فما لا يقل عن 75 من أصل 510 من كبار مديري مدارس الأونروا في غزة ثبت أنهم أعضاء في حركة حماس أو حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وقد شارك العديد منهم بشكل نشط في أنشطة إرهابية، بما في ذلك الهجمات المميتة الشنيعة التي شنت على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن المفجع أن أحد "الأخصائيين الاجتماعيين" التابعين للأونروا قد ظهر في لقطة فيديو وهو يقوم باختطاف جثة مواطن إسرائيلي قتل عمره 21 عاماً وينطلق بها



الرجاء إعادة استعمال الورق



على متن سيارته (عائداً بها إلى غزة)؛ وفي مثال آخر، شارك أحد موظفي الأونروا في قتل واختطاف عدد من المدنيين الذين لجأوا إلى ملجأ بالقرب من كيبوتز رعيم، من بينهم الإسرائيلي الأمريكي هيرش غولدبرغ - بولين البالغ من العمر 23 عاماً، الذي فقد ذراعه خلال الهجوم وأعدمته حركة حماس لاحقاً بينما كان يقبع في نفق تحت الأرض في غزة. ومرة تلو الأخرى، ظلت الأونروا توظف هؤلاء الموظفين لديها حتى بعد أن أبلغتها إسرائيل بأنهم إرهابيون في حقيقة الأمر. وبالمثل، فإن أنفاق الرعب المحفورة تحت مدارس الأونروا، التي كشفت عنها إسرائيل واشتكت منها في الماضي، تبين أنها ما زالت صالحة للاستخدام عندما وصلت إليها القوات الإسرائيلية خلال الأعمال القتالية الراهنة. وكما أوردت صحيفة نيويورك تايمز هذا الشهر، "قال سكان غزة في مقابلات أجريت معهم إن فكرة وجود عناصر من حماس في مدارس الأونروا سر مكشوف"⁽¹⁾.

والأدهى من ذلك هو أن ما لا يقل عن 32 منشأة تابعة للأونروا في غزة تبين أنها تضم، أو تقع في محيطها المباشر، بنية تحتية دائمة للإرهابيين، بما في ذلك فتحات أنفاق وغرف عمليات تُستخدم لإطلاق وشن هجمات مسلحة. وكان هناك نفق من أنفاق الرعب يقع على عمق 18 متراً ويؤوي مركز قيادة الاستخبارات التابع لحركة حماس ويضم مجموعة خواديم مركزية، وكان هذا النفق يستمد إمداده من الكهرباء من المقر الرئيسي للأونروا. وقد عُثر على أسلحة وقاذفات صواريخ ومعدات عسكرية أخرى في منشآت متعددة تابعة للأونروا وبجوارها، بما في ذلك المدارس. وأطلقت الصواريخ بصورة عشوائية على التجمعات السكانية الإسرائيلية من هذه الأماكن مرات عديدة. ويشكل هذا الاستغلال الواسع النطاق والمنهجي لمنشآت الأونروا في أغراض إرهابية انتهاكاً آخر للمبدأ الأساسي المتمثل في الحياد ولأبسط معايير الخدمة المدنية الدولية، فضلاً عن أنه يشكل أمراً مستهجن أخلاقياً. وعلاوة على ذلك، ومنذ بداية الحرب في غزة، لم تبلغ الأونروا إسرائيل، ولو لمرة واحدة، عن أي حالة اخترقت فيها حماس أو استخدمت البنية التحتية للأونروا، ويشكل ذلك خرقاً آخر لحياد الوكالة. والأرقام المذكورة هنا ليست نهائية، ومع استمرار ورود المعلومات من غزة قد تسجل ارتفاعاً مستمراً.

وفي الوقت الذي يسعى فيه الأمين العام إلى تسليط الضوء على دور النظام المدرسي التابع للوكالة في غزة، فإن العديد من التحقيقات المستقلة، بما في ذلك تحقيقات مكتب مساءلة الحكومة التابع للولايات المتحدة ومعهد جورج إيكيرت، قد كشفت عن وجود تحريض منهجي على الكراهية وترويج لها داخل مرافق الأونروا التعليمية، بما في ذلك تمجيد التفجيرات الانتحارية. وقد وقعت أيضاً حالات لا حصر لها قام فيها معلمون تابعون للأونروا بالإشادة بالأعمال الإرهابية على وسائل التواصل الاجتماعي وتلقين طلابهم الصغار هذه الأيديولوجيات المتطرفة. وهذه الممارسات البغيضة لا تقوض فحسب جهود بناء السلام، التي أنشئت الأمم المتحدة لتعزيزها، بل تساهم أيضاً إلى حد كبير في إدانة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وهي تشكل أيضاً انتهاكات جسيمة من قبل الأونروا لواجب الحياد. ثانياً، على الرغم من الشكاوى المتكررة المدعومة بالأدلة التي قدمتها إسرائيل على مر السنين، بما في ذلك خلال العديد من الاجتماعات بين المسؤولين الإسرائيليين وكبار ممثلي الأونروا والأمم المتحدة، أخفقت الأونروا في ضمان التزام موظفيها ومنشآتها بمعايير الحياد والنزاهة ولم تسع إلى معالجة هذا الشاغل بأي طريقة منهجية. وبدلاً من أن يعرب المفوض العام للوكالة عن عزمه على اجتثاث حماس من عمليات الأونروا، أصرّ على موقف غير مقبول قائلاً: "إن موظفينا جزء من النسيج الاجتماعي في غزة ونظامها

Jo Becker and Adam Rasgon, "Records seized by Israel show Hamas presence in U.N. schools", *The New York Times*, 8 December 2024.

الإيكولوجي. وحماس أيضا جزء من النسيج الاجتماعي لغزة⁽²⁾. وقد اعترف المستشار العام السابق للأونروا في إشارة إلى الوكالة بأن "الأمم المتحدة غير قادرة على اجتثاث مقاتلي حماس ومؤيديها ومقاتلي الجماعات الإرهابية الأخرى من صفوفها و/أو غير رغبة في ذلك"⁽³⁾. وأضاف أن "الأرقام التي يتداولها الإسرائيليون ربما تكون قريبة جدًا من الحقيقة"⁽⁴⁾.

أما فريق الاستعراض المستقل الذي أنشأه الأمين العام هذا العام للنظر في الآلية وفي الإجراءات التي كان من المفترض أن تضمن حياد الوكالة فقد أقر بعبارة لا لبس فيها بأنه "لطالما شككت الأطراف المعنية الفلسطينية والإسرائيلية في حياد الأونروا"، وأنه على الرغم من الآليات القائمة، "لا تزال تواجه مشاكل متصلة بالحياد"⁽⁵⁾. وأقر الفريق أيضا بأن "أي مشاركة في جماعة عسكرية تروج للتمييز أو العنف، مثل حماس أو الجهاد الإسلامي، تنتهك مبدأ الحياد"⁽⁶⁾. وأكد فريق الاستعراض أن آليات فرز الموظفين في الوكالة غير كافية في هذا الصدد، وأن عمليات التفتيش الدورية التي تجريها الأونروا لمنشآتها لا تحقق في إساءة استخدام هذه المنشآت في أغراض عسكرية. بيد أن من اللافت للنظر أن يصدر الأمين العام لفريق الاستعراض تعليمات بألا تحقق في أي ادعاءات تزعم انتهاك الأونروا للحياد وبألا تخلص إلى أي استنتاجات وقائية بشأن هذه الادعاءات. ومرة أخرى، تجاهلت "خطأ العمل" التي اعتمدتها الأونروا لاحقاً والتي لم تأت على ذكر حماس، الحاجة إلى منع تفشي توظيف الوكالة للإرهابيين ومنع إساءة استخدام مرافقها في أغراض إرهابية.

وبالمثل، لم يُكلف مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة بالتحقيق في الاختراق الواسع النطاق للأونروا من قبل حماس والجماعات الإرهابية الأخرى. وبدلاً من ذلك، كُلف المكتب بالتحقيق فقط في ضلوع 19 موظفاً من موظفي الأونروا في مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولم ينظر المكتب في عضوية هؤلاء في تنظيمات إرهابية ولا في الأدلة المستفيضة التي قدمتها إسرائيل على اختراق الأونروا المنهجي والأوسع نطاقاً. ولم تعلن الوكالة نفسها أنها ستنتهي خدمة جميع الموظفين المرتبطين بحركة حماس ولم تتبن أي سياسة من هذا القبيل في الواقع العملي. وظلت دعوات إسرائيل المتكررة إلى اتخاذ إجراءات جادة للتصدي لإخفاقات الوكالة الصارخة دون رد، ويشمل ذلك رسالة مؤرخة 13 أيار/مايو 2024 لاحظت فيها إسرائيل أنه "لا تجري أي وكالة تابعة للأمم المتحدة تحقيقاً في أكبر عملية اختراق على الإطلاق لهيئة تابعة للأمم المتحدة من قبل منظمة إرهابية". ولا تزال أموال المانحين تُستخدم لدفع رواتب مئات الإرهابيين، في حين تتفشى إساءة استخدام مرافق الأونروا التي يدفع تكلفتها المدنيون الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء.

(2) Patrick Kingsley and Ronen Bergman, "U.N. Agency in Gaza fought Hamas infiltration; not hard enough, Israel says", *The New York Times*, 10 February 2024.

(3) Becker and Rasgon, "Records seized by Israel show Hamas presence in U.N. schools"

(4) المرجع نفسه.

(5) Independent Review Group on the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, *Final Report for the United Nations Secretary-General: Independent Review of Mechanisms and Procedures to Ensure Adherence by UNRWA to the Humanitarian Principle of Neutrality*, 20 April 2024.

(6) المرجع نفسه.

ثالثاً، إن الاستعاضة عن الأونروا ببرامج إغاثة توفر ما يكفي من المساعدة الأساسية للمدنيين الفلسطينيين ليس مستحيلاً على الإطلاق. فمنذ بداية الأعمال القتالية الحالية في غزة، نُفذت عملية إنسانية فعالة واسعة النطاق في القطاع، شاركت فيها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، منها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة السيادية. وطوال هذه الفترة، تعاونت إسرائيل ونسقت مع أكثر من 40 جهة فاعلة من هذه الجهات لتمكين وتيسير تقديم الخدمات الأساسية الضرورية والمساعدات الإنسانية للسكان المدنيين. وقد وسّعت وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب منظمة الصحة العالمية، عملياتها في غزة بشكل كبير، بما في ذلك من خلال آلية الأمم المتحدة من أجل التعجيل بتوفير شحنات الإغاثة الإنسانية لغزة، وأثبتت قدرتها على تقديم المساعدات بشكل فعال، وعلى نطاق واسع جداً، ودون أن تقيم علاقات هدامة مع كيانات إرهابية. وهذه المنظمات الإنسانية مجهزة لتقديم الاستجابة الإنسانية اللازمة في غزة، كما تفعل في أماكن أخرى من العالم. ومعظم المساعدات الإنسانية التي تتخل القطاع تنسّقها بالفعل جهات فاعلة أخرى غير الأونروا؛ وبالمثل، يتولى اليونسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساساً تنفيذ الاستجابة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في غزة، ولا تشارك فيه الأونروا إلا مشاركة ضئيلة جداً. وقد ظل العائق الوحيد أمام توسيع نطاق العمليات الإنسانية التي تضطلع بها وكالات أخرى غير الأونروا عائقاً سياسياً.

أما فيما يتعلق بالأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية، فيجب عدم إغفال دور هذه الأخيرة ومسؤولياتها في الشؤون المدنية.

وفي القدس، يحق لجميع السكان الحصول على الخدمات الحكومية والبلدية بموجب القانون الإسرائيلي؛ وقد اعتمدت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من القرارات، كان آخرها القرار الصادر في 5 حزيران/يونيه 2024، الذي سعى إلى ضمان تقديم تلك الخدمات التي كانت تقدمها الأونروا حتى ذلك الوقت، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم.

رابعاً، جاء التشريع الذي أقره الكنيست الإسرائيلي مؤخراً في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024 بشأن الأونروا ليكون ردّاً مباشراً على المخاطر الأمنية الوطنية الكبيرة التي يشكلها اختراق حماس المتغلغل في عمق الأونروا وتمادي هذه الأخيرة في رفضها معالجة هذا الوضع الذي لا يطاق. وكما ذكر أعلاه، بعد أكثر من 10 أشهر من التعاون بحسن نية مع الأمم المتحدة (وبعد سنوات من الشكاوى ذات الصلة قبل ذلك)، لم يُتخذ أي إجراء مجدٍ لمعالجة الشواغل الخطيرة التي أثارها إسرائيل وأثبتتها بالأدلة. ومما يبعث على القلق العميق المحاولة المؤسفة التي سعى من خلالها الأمين العام إلى تفويض حق وواجب دولة ديمقراطية ذات سيادة في الدفاع عن نفسها وأراضيها بدلاً من أن يعترف بأوجه القصور في الأونروا التي لا سبيل لإصلاحها ويدعم إيجاد بدائل لها.

وعملاً بالتشريع الذي أقره الكنيست، سحب إسرائيل، بموجب إخطار رسمي صادر في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، طلبها المقدم إلى الأونروا المشار إليه في تبادل المذكرات الذي يشكل اتفاقاً مؤقتاً مؤرخاً 14 حزيران/يونيه 1967 بين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وإسرائيل بشأن تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين. وبذلك يكون هذا الاتفاق المؤقت قد تم إنهائه. وبطبيعة الحال، يُتوقع من الأونروا أن تحترم قوانين البلد المضيف وأنظمتها، وقد أُتيحت لها متسع من الوقت لاتخاذ الترتيبات اللازمة في الفترة الممتدة حتى موعد بدء نفاذ التشريع الإسرائيلي المعني.

خامسًا، إن التشريع الذي سنه الكنيست لا يقوض بأي شكل من الأشكال التزام إسرائيل الثابت بالقانون الدولي. وكما بيّن رئيس الوزراء نتنياهو بوضوح، فإن إسرائيل راغبة ومستعدة للعمل مع الشركاء الدوليين (وهي تعمل بالفعل بلا كلل) من أجل تمكين وتيسير مواصلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في غزة وضمان توفير الخدمات الأساسية الضرورية هناك دون عوائق، على نحو لا يمس بأمن إسرائيل. وعلى نفس المنوال، صرح رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، الذي طرح التشريع في الكنيست، بأن انتهاء صلاحية تبادل المذكرات لا يهدف إلى عرقلة أي من الالتزامات القانونية الدولية لإسرائيل. وعلى حد تعبيره، "لا ينوي المشرع بمشروع القانون هذا إجراء أي تغيير فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية أو أي مساعدات أخرى يحتاجها السكان المدنيون ... بل على العكس من ذلك، يمكن للمنظمات الحقيقية التي تعمل في هذا المجال، على عكس المنظمات المخترقة من قبل الجماعات الإرهابية، أن تساعد السكان بفعالية أكبر بكثير مما فعلته الأونروا حتى الآن". وأضاف رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، على وجه التحديد، ما يلي:

لا يضر هذا البند [أي حظر إجراءات اتصالات مع الأونروا] بإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وقد تصرفت دولة إسرائيل ولا تزال تتصرف وفقًا للقانون الدولي العام وقانون النزاعات المسلحة. وقد نفذت وتنفذ إجراءات متعددة تهدف إلى منع إلحاق الضرر بالسكان المدنيين غير المشاركين في القتال، منها إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة؛ وتمكين العمليات التي تقوم بها منظمات الإغاثة المختلفة، مثل منظمة الصحة العالمية والأجهزة الدولية الأخرى؛ والسماح بتنقل السكان المدنيين رهنا بالاحتياجات العملية؛ وغير ذلك. وتنفذ جميع هذه الإجراءات بشكل مستمر، مع ضمان أمن دولة إسرائيل في الوقت نفسه.

وعلاوة على ذلك، فإن التشريع الإسرائيلي يتسق مع الالتزامات الواقعة على عاتق كل دولة، على نحو ما أقره مجلس الأمن (على سبيل المثال، في قراره 1373 (2001)، بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى الكيانات الضالعة في الأعمال الإرهابية، واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية. ولا يشكل مساسًا أيضًا بانطباق اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن إسرائيل لا تمارس في الواقع سيطرة فعلية على غزة، وبالتالي فهي ليست "سلطة قائمة بالاحتلال" بالمعنى المقصود من هذا المصطلح في القانون الدولي. وخلافًا لما ذهب إليه الأمين العام، فإن محكمة العدل الدولية لم تقرر في الفتوى التي أصدرتها في تموز/يوليه الماضي أن غزة محتلة في الوقت الراهن: بل أوضحت المحكمة (في الفقرة 81) أنها "ترى [...] أن السياسات والممارسات المشار إليها في طلب الجمعية العامة لا تشمل التصرفات التي قامت بها إسرائيل في قطاع غزة ردًا على الهجوم الذي شنته عليها حركة حماس وجماعات مسلحة أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023".

ومع أن قانون الاحتلال الحربي لا ينطبق على غزة، فإن إسرائيل ملتزمة باحترام جميع الالتزامات القانونية الدولية التي تقع على عاتقها، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون النزاعات المسلحة وتلك التي ترد في التدابير المؤقتة التي أشارت بها محكمة العدل الدولية. وهي تجري تقييمًا لأعمالها بانتظام في ضوء القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك في إطار الدعاوى القضائية المعروضة الآن على محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن تقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة. وعلى غرار ما جرى من قبل، تبذل إسرائيل

قصارى جهدها لمواصله تمكين وتيسير تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية الضرورية في غزة في ظل ظروف صعبة للغاية.

وأخيراً، ودون المساس بموقف إسرائيل في هذا الصدد أو بما يتعلق بالقانون المنطبق على الأراضي الأخرى التي أشار إليها الأمين العام، فإن أحكام لائحة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة لا يترتب عليها أي التزام بالإذن أو بالسماح بأنشطة أي منظمة معينة (دولية كانت أو محلية)، ناهيك عن منظمة غير محايدة. ولا تمنع أيضاً اعتماداً تدابير تهدف إلى التخفيف من حدة التهديدات الأمنية التي تشكلها الكيانات المختزقة والمتحيزة.

والواقع هو أن القانون الدولي لا يلزم أي دولة بمساعدة أي كيان يعرض أمنها الوطني للخطر ويضرّ به ولا يلزمها بالتعاون معه، ناهيك عن كيان أثبت أنه أبعد ما يكون عن الحياد والنزاهة. فلم تكتفِ الأونروا بعدم الالتزام بواجباتها وبعدم استئصال حماس من داخلها، بل أعطت الأولوية مراراً وتكراراً للأجندات السياسية على تقديم المساعدات بكفاءة، وكثيراً ما أعاقَت الجهود الإنسانية عموماً بإصرارها على احتكار الخدمات.

وتدعو إسرائيل جميع الدول الأعضاء، التي تقع على عاتقها مسؤولية مشتركة عن ضمان استرشاد الأمم المتحدة في عملياتها بالمبادئ الأساسية المتمثلين في الحياد والنزاهة، إلى أن تنظر في هذه المسألة بموضوعية وأن تخرج باستنتاجاتها الخاصة بها بناء على الحقائق كما هي في أرض الواقع. وهي تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع الشركاء الدوليين بغرض تمكين وتيسير استمرار مرور المساعدات الإنسانية بحرية إلى المدنيين في غزة، وتكرر التأكيد على ضرورة وضع الاحتياجات الإنسانية فوق الاعتبارات السياسية. ومن المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمستفيدين من المساعدة الإنسانية أنفسهم أن يوضع حد للاختراق غير المسبوق لوكالة تابعة للأمم المتحدة ولإساءة استخدامها من قبل تنظيمات إرهابية حتى يتسنى ضمان الحياد والمساءلة وسلامة جميع المعنيين.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 49 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) داني دانون

الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة